التعقب النحوي في كتاب "إعراب القرآن وبيانه"
لمحيي الدين درويش

Grammatical Tracking in the Book of "Qur'anic Syntax and Explanation"

by Muhyiddin Darwish

م. د محمد مناضل عباس

جامعة بابل/ كلية الآداب

Dr. Muhammad Munadhil Abbas

University of Babylon / College of Arts

mmm49517@gmail.com 07838204089

الملخص:

يركز هذا البحث على بيان التعقب النحوي في كتاب إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين درويش، لما فيه من مسائل نحوية كثيرة، وتعقبات نحوية، تساعد في إثراء النص اللغوي، للوصول إلى المعنى الذي يتلاءم مع النص القرآني، وقد عمد درويش إلى عرض هذه التعقبات النحوية بصورة واضحة، ذاكراً أسماء المعقَّب والمعقِّب، والتصريح بلفظ (وتعقبه).

وقد ارتأى الباحث أن يقسم هذا البحث على مبحثين: الأول (مفهوم التعقب وما يتعلق به): بينت فيه مفهوم التعقب في اللغة والاصطلاح، والمصطلحات المشابهة لمصطلح التعقب، ومعايير التعقب، ومنهج درويش المتبع في التعقب النحوي وعرض المسائل النحوية. الثاني (مسائل التعقب في كتاب إعراب القرآن وبيانه): ذكرت فيه مسائل التعقب النحوي الواردة في كتاب إعراب القرآن وبيانه، وقد تم انتقاء بعض المسائل التي تمثّل خلافاً ظاهراً بين النحويين.

الكلمات المفتاحية:

التعقب، التعقيب، النحو، إعراب القرآن، البيان

Summary:

This research focuses on explaining the grammatical tracking in the book “I’rab al-Quran wa Bayanuhu” by Muhyiddin Darwish, as it contains many grammatical issues and grammatical trackings that help enrich the linguistic text, to arrive at the meaning that is compatible with the Qur’anic text. Darwish sought to present these grammatical trackings in a clear manner, mentioning the names of the tracker and the tracker, and stating the word (and tracking him.)

The researcher saw fit to divide this research into two axes: The first (the concept of tracking and what is related to it): In it I explained the

concept of tracking in language and terminology, terms similar to the term tracking, tracking criteria, Darwish's method followed in grammatical tracking and the presentation of grammatical issues. The second (Tracking issues in the book of Quranic grammar and explanation): In it I mentioned the grammatical tracking issues mentioned in the book I'rab al-Quran wa Bayanuhu. Some issues that constitute an apparent disagreement among grammarians have been selected.

Keywords:

Tracking, commentary, grammar, Quranic parsing, statement

المقدمة

يعد التعقّب النحوي واحداً من مناهج البحث العلمي والتحليل اللغوي عند علماء العربية، إذ إنّه يتابع أقوال النحويين، ومذاهبهم، ويناقش آراءهم وتوجيهاتهم في المسائل اللغوية، متمثّلاً بالقبول أو الرفض، أو الترجيح. وغالبا ما يكون هذا التعقب مستنداً إلى العلل النحوية، والاحتجاجات القرآنية أو النثرية والشعرية، والقياس، والمعارضة بالرأي.

تتجلى أهمية التعقّب في ظهور طابعه الجدلي الذي اتسمت به المناظرات النحوية، ويُسهم كشف الفكر النحوي وتطوره على مرّ العصور، ومن طريقه نتمكن من فهم كيفية بناء قواعد النحو وتطورها، بتزايد النقاشات العلمية. الأمر الذي يقودنا إلى فهم الأفكار والمذاهب التي أثرت في المواقف النحوية، وإظهار تأثير المدارس النحوية – كمدرستي البصرة والكوفة – في تشكيل الرأي النحوي وتوضيحه وتبيينه.

ولذلك لا يمكننا أن نعد دراسة تعقّب النحويين للمسائل اللغوية عامة والنحوية خاصة ترفاً علميّاً، إنّما هي ضرورة لازمة لفهم البنى العميقة للتراكيب اللغوية، وللاستدلالات النحوية، وهذا يساعدنا على إظهار المهارات النقدية والتحليلية للنصوص اللغوية.

المبحث الأول (مفهوم التعقب وما يتعلق به)

التعقب لغة:

يعد مصطلح التعقب أو التعقيب مصطلحاً متداولاً عند علماء اللغة العربية والفقه، وقد ورد ذكره عند أصحاب المعجمات اللغوية لبيان معناه اللغوي، فأورده الخليل بمعنى الانصراف والتتبع، أو الرد، أو عدم الانتظار، إذ يقول: "التَّعْقيبُ: انصرافك راجعاً من أمْرٍ أرَدْتَه أو وَجْهٍ. والمُعَقِّب: الذي يتتبع عَقِبَ إنسانٍ في طلب حَقٍ أو نحوه. وقوله عز وجل-: لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، أي لا رادّ لقضائه[1].

وذكر ابن فارس أنّ "العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره، والأصل الآخر يدلّ على ارتفاع وشدّة وصعوبة" [2].

وأوضح الزمخشري انّ التعقب يرد بمعنى التتبع والتفحص، إذ يقول: "وتعقبت ما صنع فلان: تتبعته. ولم أجد عن قولك معقّباً أي متفحّصاً يعني أنه من السداد والصحة بحيث لا يحتاج إلى تعقب" [3].

وورد مصطلح التعقب عند أهل الفقه بمعنى التتبع، "عقب فلان فلانا: إذا جاء بعده، ومنه قولهم: العدة تعقب الطلاق: أي تتلوه. وتتبعه، والسلام يعقب التشهد: أي يتلوه" [4].

يخلص ممّا تقدم أنّ مصطلح التعقب أو التعقيب يرد بمعنى (الإتيان، التتبع، الرد)، وهذه المعاني مناسبة لمصطلح التعقب محل البحث، ويرد كذلك بمعنى (الانصراف، عدم الانتظار، الارتفاع والشدة والصعوبة)، وهذه المعاني بعيدة عن موضوع بحثنا. بلحاظ أن اللغويين لم يميزوا بين (التعقب) و(التعقيب).

اصطلاحا:

لم يرد مصطلح التعقب في معجم المصطلحات اللغوية، أما التعقيب فقد عرّفه بعضهم: "أن يؤتى بشيء بعد آخر يقال عقب الفرس في عدوه" [5].

وورد المصطلح عند أهل الفقه، وميزوا بين التعقب والتعقيب فالتعقب عندهم التتبع، أي التتبع لإظهار خلل أو خطأ. أما التعقيب فهو: إثبات بعد تتبع، أي إصلاح خطأ أو سد خلل[6].

وتنبغي الإشارة إلى أنهم يستعملون اللفظين معاً، وهم يسمون الشيء بلازمه، فالتعَقُّب هو التعقيب وبالعكس [7].

وذكر الدكتور أحمد مختار عمر أنّ التعقب يكون بالرفض، أو النقض، أو التأييد[8]، وعرّفه الدكتور علي حافظ السيد سليمان بأنّه: " تتبع عالم متأخر لعالم متقدم بالتعليق على ما كتبه تصويبا، أو تخطئة، أو تذييلًا، أو تذنيبا، أو تهذيبا" [9]. والباحث يتبنى هذا التعريف، لشموله على معنى التعقب.

فيتضح من ذلك أنّ المعنى اللغوي والاصطلاحي متوافقان، وأنّ التعقب والتعقيب النحوي مصطلحان لمفهوم واحد هو التتبع مع تصويب المسألة لإثبات نتيجة التتبع. وما ذكره علماء الفقه من تمييز بين المصطلحين لعلّه خاص بعلم الفقه، غير أنهم يجعلون المصطلحين بمعنى واحد.

مصطلحات مشابهة لمصطلح التعقب:

ترد في اللغة العربية مصطلحات متشابهة في المفهوم، ومن هذه المصطلحات التعقب، إذ وردت له مصطلحات أخرى عند النحويين تكاد تحمل مفهوم التعقب نفسه، ويمكن عدّها مرادفة له، فهي تجتمع في معنى مشترك بينها، وهو التتبع، لرد رأي نحوي أو قبوله أو تعديله، أو إضافة، أو إكمال نقص ظاهر أو خفي، ومن هذه المصطلحات:

1. الاستدراك: هو تعقيب الكلام وإثباته برفع ما يوهمه [10].
2. التذييل: يقصد به تعقيب الجملة بجملة أخرى مشتملة على معناها لأجل التوكيد[11].
3. التذنيب: يراد به جعل الشيء عقيب شيء آخر؛ لتناسب بينهما، من دون حاجة أحد الطرفين للآخر[12].

4. النقض والاعتراض والرد: مصطلحات تدل على التعقب[13].
5. التتبع والإلزام: إظهار خلل أو خطأ[14].

ويبدو أنّ مصطلح التعقب أعمّ من المصطلحات الأخرى، إذ إن كل مصطلح منها يمكن عدّه جزئية منه.

معايير التعقب

ذكر السيوطي أنّ أدلة النحو أربعة: (السماع أو النقل، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال)[15]، ومن يفاتش مؤلفات النحويين، والباحث عن علّة توجيهاتهم النحوية يجد أن أغلب النحويين يذكر الدليل النحوي لقبول مسألة أو نقضها أو إضافة معينة، معتمدين في ذلك على معيار معين، ويمكن إجمال معايير التعقب على النحو الآتي:

المعيار النقلي: يعتمد بالدرجة الأولى على القرآن ، الحديث، الشعر، السماع. وقد يختلف النحويون في هذا المعيار اعتمادا على قوة المصدر المعتمد، فالنحوي الذي يعتمد على القرآن تكون حجته أقوى ممن يعتمد على الشعر العربي بلحاظ أنّ الشعر يحكمه الوزن والقافية[16].

المعيار العقلي: يعتمد على التحليل المنطقي للنحوي مراعاة لما يتعلق بالمسألة مستندا إلى عملية ذهنية تؤدي إلى الاستنباط[17].

معيار القواعد النحوية: يحتكم النحويون في هذا المعيار إلى القواعد النحوية (القياس) التي أُسست في القرن الثاني الهجري، فيحمل غير المنقول على المنقول الموافق له في المعنى [18].

هذه المعايير نجدها في المناظرات النحوية، التي يدحض كل نحوي منهم حجة الآخر.

منهج درويش في التعقب النحوي

لكل مؤلِّف منهج معتمد في عرض مادته العلمية، حتى تكون واضحة متسلسلة تسهل على المتلقي فهمها، وقد عمد درويش في عرض التعقب النحوي في كتابه (إعراب القرآن الكريم وبيانه) إلى المنهج الآتي:

1- يذكر أولاً رأي النحوي أو المفسر في الغالب.

2- يذكر رأي المعقب بعده مباشرة.

3- يذكر رد أحد النحويين أو ثم يذكر تعقب الآخر على الرد.

4- يذكر تعقبين متتاليين.

5- لا يذكر رأياً خاصاً ويكتفي بعرض الآراء النحوية.

6- في بعض الأحيان يذكر درويش رأيه، أو تعقبه النحوي، وقد ذكره في مسألتين فقط عقب فيهما على كلام أبي حيان، في مسألتين: الأولى في (واو الحال)، إذ يقول: "لا يخلو ردّ أبي حيان من تهافت، فقد تعقب عليه بأن أصل الواو العطف، ثم استعيرت لربط الحال بعاملها، كما أن الفاء أصلها العطف، ثم استعيرت لربط الجزاء بالشرط"[19].

والثانية في تسمية (لام المحاذاة والازدواج)، وهو تعقب اصطلاحي، مبيّناً أن هذه المناقشة لا تجدي شيئا، وهي تضل الطالب، ذاكراً أنها ليست أكثر من توكيد للجواب، وعدّها من باب التكرير والإبدال[20].

المبحث الثاني: (مسائل التعقب في كتاب إعراب القرآن وبيانه)

- النصب على جواب التمني:

قال تعالى ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ الآية 89 من سورة النساء.

ذكر الزمخشري أنّ جملة (تكونون) عطف على (تكفرون)، وأجاز نصبها على جواب التمني، إذ يقول: " ولو نصب على جواب التمني لجاز، والمعنى: ودوا كفركم، فكونكم معهم شرعا واحدا فيما هم عليه من الضلال واتباع دين الآباء" [21] .

وتعقّبه أبو حيان فقال: "وكون التمني بلفظ الفعل ويكون له جواب فيه نظر"[22]. معلّلاً إياه بأنّ المنقول عن العرب أنّ الفعل يرد منصوبا في جواب التمني إذا كان التمني بالحرف (ليت، ولو) إذا تضمنتا معنى التمني، أما إذا كان بالفعل فلا بدّ من ورود ذلك مسموعاً عن

العرب، مبيّناً أن الفعل (ودّ) التي تدل على معنى التمني إنما تتعلق بالمصادر لا الذوات، فإذا جاء الفعل منصوباً بعد الفاء فلم يتعين أن تكون فاء جواب، إذ يحتمل أن يكون ذلك من باب عطف المصدر المقدر على المصدر الملفوظ به[23].

اختار النحويون رفع جملة (تكونون) على معنى التمني بعد الفعل (ودّ)، وعدوه جيدا قياساً بالنصب[24]، وعدّ سيبويه الرفع كونها جواباً للتمني جيداً بعد الفعل (ودّ)، واستشهد لذلك بقوله: "ودّ لو تأتيه فتحدثُه. والرفع جيد على معنى التمني. ومثله قوله عز وجل: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾[25]

واختار الفرّاء الرفع في الواو والفاء على الاستئناف بعد حرف التمني مستشهداً بقوله تعالى ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾ ؛ فالمعنى: يا ليتنا نرد ولسنا نكذبُ، مع جواز النصب[26].

وصرّح الفراء بأن العرب تلقى الفعل (ودّ) بـ(أن) تارة وبـ(لو) تارة أخرى[27] ذاكراً قولهم: "لوددت لو ذهبت عنا، ووددت أن تذهب عنا"، فلما صلحت بـ(لو) وبـ(أن) ومعناهما جميعا الاستقبال استجازوا أن يردوا (فعل) بتأويل (لو)، على (يفعل) مع (أن)، فالنصب على تأويل (أن)، والرفع على تأويل (لو)[28]. واستشهد بقراءة أبي ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُوا﴾ [29]، وبيّن أنّه قد تجتمع الأداتان في موضع واحد، مستشهدا بقوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ [30]، على حين أن ابن هشام لم يرتضِ ذلك، بعده (لو) مصدرية،، وأشكل عليهم دخول (لو) على (أن) والتجأ إلى تقدير فعل (ثبت) بعد (لو): (تود لو ثبت أن بينها)[31]، وتابعه الخضري مبيّناً أنها دخلت على (أن) المصدرية مع أن الحرف المصدري لا يدخل على مثله لأن التقدير (لو ثبت أن)، وعلّل ذاك بأنها إن كانت هي المصدرية لوجب أن يطلبها عامل مثلها ولا عامل هنا، فالظاهر أنها مفعول لفعل التمني الذي نابت عنه[32].

وبيّن الخضري أنّ (لو) قد أغنت عن فعل التمني، والأصل (وددت لو) فحذف الفعل (ودّ) لإشعال (لو) به؛ لكثرة مصاحبتها له، فشابهت (ليت) في استعمال التمني، فنصب جوابها[33]. وهو رأي حسن.

ونلحظ أنّ الزمخشري علل رفع (فَيُدْهِنُونَ) في قوله تعالى ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾ وعدم نصبه بـ(أن) مضمرة على الرغم من كونه جواب النفي، بكونه خبراً محذوفاً مبتدأه، أي: فهم يدهنون[34]. على حين نفى النحاس أن يكون جواب النفي، وعدّه معطوفاً، معلّلاً ذاك بأنّه لو كان جواباً لحذفت منه النون[35]. وعدّ السيوطي نصبها عطفا على المعنى، بتقدير (أن) [36].

ويرى الباحث أن المعيار الذي اعتمده أبو حيان في تعقب الزمخشري هو المعيار السماعي، والقرآن الكريم خير مصدر سماعي، فقد ورد الفعل (ود) أربع عشرة مرة، تتلوه (لو) تارة[37]، و(أن) تارة أخرى[38]، وفي الموضع الخامس عشر ورد متلواً بـ(ما) في قوله تعالى ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّوا مَاعَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ الآية 118 من سورة آل عمران. ولم يرد جواب التمني إلا في ثلاثة مواضع، وكان مرفوعاً، أما ما أجازه النحويون في النصب على قراءة أبي بن كعب، فلا صحة له، وأرى أن هذا من صناعة النحويين لوضع قاعدتهم النحوية، فقد ورد الفعل مرفوعاً في مصحف أبي (فيميلون) [39]، وبهذا يكون أبو حيان قد أحسن بتعقبه الزمخشري، وبطلان ما قاله الزمخشري والنحويون من جواز النصب.

- مجيء الضمير (هي) لغير المضمر:

قال تعالى ﴿قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾ من الآية 26 من سورة يوسف.

ذكر ابن مالك أنّ " الأصل تقديم مُفسِّر ضمير الغائب، ولا يكون غيرَ الأقرب إلاّ بدليل، وهو إما مصرح بلفظه، أو مُستغنًى عنه بحضور مدلوله حسًّا أو علماً أو بذكر ما هو جزء أو كل او نظير أو مصاحب بوجه ما " [40]. فالحس نحو قوله ﴿هي راودتني عن نفسي﴾ و ﴿يا أبت استأجره﴾ الآية 26 من سورة القصص.

وتعقبه أبو حيان معترضاً على ما مثّل به، معلّلاً ذاك بأنّ "هذين الضميرين عائدان على ما قبلهما، فالضمير في (قال) عائد على (يوسف) والضمير في (هي) عائد على قوله (بأهلك سوءا) ولما كنّت عن نفسها بقولها (بأهلك) ولم تقل (بي) كنّى هو عنها بضمير الغيبة بقوله (هي راودتني) ولم يخاطبها بقوله أنت راودتني ولا أشار إليها بقوله هذه راودتني وكل هذا على سبيل

الأدب في الألفاظ والاستحياء في الخطاب فأبرز الاسم في ضمير الغائب تأديبا مع الملك وحياء منه"[41].

والمتعارف عند النحويين أن الضمير الغائب يعود على المتقدم لفظا، أو على المتأخر إذا تقدم عليه رتبة، وبيّنوا علة استتار الضمير بعد الأفعال، بأنّه لا يرد في الخطاب إلاّ بعد أن يتقدمه اسم ظاهر، ليكون له علامة، فيصير ذكره قبل الْفِعْل كعلامة، فيستغنى عن ذكر عَلامَة أُخْرَى فِي الْفِعْل[42].

ذكر ابن هشام أنّ (هِيَ) ضمير باتفاق، وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة، سواء في المتصل كان أم في المنفصل، وبيّن أنّ إذا تخاطب شخصان في حضرة شخص ثالث يقول: قلت له: اتق الله تعالى وأمرته بفعل الخير، وأوضح أنّه يمكن أن ينزل الضمير منزلة الغائب في الحاضر والعكس صحيح إذا بلغك شيء عن شخص غائب فتقول: ويحك يا فلان أتفعل كذا؟ فينزل منزلة الحاضر، فيكون الحد المستفاد مما ذكر إنما هو للضمير باعتبار وضعه[43]. وهذا الرأي موافق لرأي ابن مالك الذي جعل ضمير الغائب مُستغنًى عنه بحضور مدلوله حسًّا.

على حين تابع بدر الدين الدماميني أبا حيان مبيّنًا أنّ عود الضمائر المذكورة إلى ما قبلها: فضمير (قال) يعود إلى يوسف، و (هي) إلى أهلك، و (استأجره) إلى موسى[44]. وأيدهما الآلوسي، معلّلاً أن التعبير عن امرأة العزيز بضمير الغيبة بدل ضمير المخاطب أو اسم الإشارة جاء مراعاة للأدب وإيماءً إلى الإعراض عنها[45].

وأوضح الجوجري أنّ ما وضع للغائب من الضمير لا بدّله من مفسِّر، وبيّن أن مفسره لا يخرج عن هذه الحالات[46]:

1- أن يكون معلوماً أي: متعقل في الذهن، وإن كان لا يتقدمه ذكر.
2- أن يكون مذكوراً متقدماً مطلقا أي لفظا ورتبة.
3- أن يكون متقدماً لفظا لا رتبة.
4- أن يكون متقدماً رتبة لا لفظا.
5- أن يكون متأخراً مطلقا أي قد يكون المفسر متأخرا في اللفظ والرتبة، وذلك نوعان لأن المفسر إما جملة أو مفرد.

ورجّح درويش ما قاله ابن مالك على ما قاله أبو حيّان؛ مستدلاً على ذلك بأن "الاثنين إذا وقعت منهما خصومة عند حاكم فيقول المدعي للحاكم: لي على هذا كذا فيقول المدعى عليه: هو يعلم أنه لا حق له عليّ، فالضمير في هو إنما لحضور مدلوله حساً"[47]. فالباحث لا يميل إلى هذا الترجيح، إذ إنّ النظر إلى المسألة من زاوية واحدة لا يعطينا صورة كاملة.

نخلص مما تقدم أن أبا حيان اعتمد في تعقبه لابن مالك على المعيار العقلي، بلحاظ النص القرآني، وهذا جيد، لكن لا يمنع من قبول رأي ابن مالك، فالذي يراه الباحث أنّ اجتماع الرأيين في هذه المسألة ضروري، فنلاحظ أن الآيتين الكريمتين كان الخطاب فيهما إلى الحاكم مباشرة، وبهذا يُصبح الطرف الآخر بمنزلة الغائب، لأنّه لم يخاطَب مباشرة، وكذلك من باب التأدب في حضرة الملك والحياء يمكن استعمال ضمير الغائب في هذا السياق. وبهذا يرى الباحث أنّ تعقب أبي حيان أضاف توجيهاً آخر بمجيء الضمير الغائب لغير الإضمار، فنحصل بذاك على علتين بدل علة واحدة، وهاتان العلتان هما:

1- تنزيل الحاضر منزلة الغائب.
2- التعبير عن الحاضر بالضمير الغائب تأدباً واستحياءً لمقام ملكهم، فليس من الأدب التحدث مع الخصم أمام الحاكم.

- الاستثناء المنقطع:

قال تعالى ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ الآية 42 من سورة الحجر.

قال ابن هشام: " قول كثير من النحويين في قوله تعالى: ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك﴾ إنه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل والصواب ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في الآية 65 سورة الإسراء ﴿ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلا﴾ [48].

تعقبه الدماميني بقوله: "اختياره لكون الاستثناء منقطعا مقدوح فيه بأنه ارتكاب لخلاف الأصل من غير ضرورة لإمكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو الأصل ويكون المراد بالعباد

عموم المملوكين ولا يضر في ذلك أن آية الإسراء بدون استثناء لأنه أريد بالعباد فيها المخلصون فترك الاستثناء"[49].

ذكر النحويون الاستثناء، وبيّنوا أنّه إخراج ما بعد إلاّ ممّا قبلها، وقد يكون الاسم المُخرَج داخلاً فيما قبلها أو خارجاً عنه، فإن كان داخلاً فهو استثناء متصل، إن كان خارجاً فهو استثناء منقطع[50]

وصرّح ابن السراج بأنّ (إلاّ) ترد على معناها الخاص بالاستثناء في كل موضع، وهي تُخرِج بعضاً من جماعة وهم (الكل) إذا كان الاستثناء منقطعاً، والكلام الذي قبلها يجب أن يدل على المستثنى منه، مستشهداً بالآية ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ﴾, فقوله (من رحم) يدلّ على العصمة والنجاة وإن كان ليس عاصماً[51].

وأوضح ابن الصائغ أنّ معنى الاستثناء المنقطع: "الإخراج بـ (إلاّ) أو (غير) أو (بيد) لما دخل في حكم دلالة المفهوم"[52].

وبيّن درويش أنّ الاستثناء في الآية ﴿إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ محل اختلاف بين النحويين، فمنهم من قال هو استثناء من غير جنس المستثنى معللين ذاك بأنّ المقصود هم العباد الموحدون، ومن يتبع الشيطان ليس موحداً، ومنهم من قال هو من الجنس معللين ذاك بأنّ العباد هم المكلفون جميعهم[53].

ويرى الباحث أنّ الآية مدار البحث ﴿إلا من اتبعك من الغاوين﴾ تدل على العبودية لكنهم ليسوا مخلصين أو موحدين، وهذا ما أراده ابن السراج وابن هشام بالاستثناء المنقطع، وتابعهم السيوطي[54]، أمّا تعقب الدماميني بعدّه الاستثناء المنقطع مقدوحاً ففيه نظر: فالملاحظ أن الغاوين هم من جنس العباد لكنهم اتصفوا بصفات مغايرة لصفات العبد المخلص، فخرجوا عما اتصف به المستثنى منه، ولم يدخل ما بعد (إلاّ) في حكم دلالة المفهوم، فمفهوم (الغي) في اللغة خلاف الرشد[55]، واختلف النحويون في توضيح هذه المسألة فمنهم من عدّه استثناء متصلاً، لأن الغاوين من جنس العباد، ومنهم من عدّه استثناء منقطعاً لأنّ صفات الغاوين مغايرة لصفات المخلصين[56]، فلذلك يمكن أن يكون الوجهان صحيحين: الوجه الأول : الاستثناء متصل، والوجه الآخر: الاستثناء منقطع استناداً إلى ما ذكره ابن السراج وابن هشام، واستدل الأخير على أنّ

الاستثناء منقطع، بسقوطه في الآية ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلا﴾، وتابعه الزركشي[57]، وعلّله درويش بأنّ القرآن يفسر بعضه بعضاً[58]. وهنا اعتمد ابن هشام على المعيار النقلي.

والظاهر عندي أنّ هذا الاستدلال لا حجة فيه، وكان ينبغي أن يستدل بالآية ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (39) إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ الآيتان (39) و(40) من سورة الحجر، فهذا تصريح مباشر بأنّ هناك عباداً مخلصين وغير مخلصين. وكذلك ما استدل به ابن هشام أنّ استثناء الكثير من القليل دليل على أنّه استثناء منقطع فيه نظر: فمن أين استقرأ ابن هشام أنّ المخلصين أقل عدداً من غيرهم!

4/ العطف على التعليل المحذوف

قال تعالى ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجادِلُونَ فِي آياتِنا ما لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾ من الآية 35 من سورة الشورى.

قال الزمخشري: " وأما النصب فللعطف على تعليل محذوف تقديره: لينتقم منهم ويعلم الذين يجادلون ونحوه في العطف على التعليل المحذوف" [59]

وردّ أبو حيّان قائلا: " وَيَبْعُدُ تَقْدِيرُهُ لِيَنْتَقِمَ مِنْهَا، لأَنَّهُ تَرَتَّبَ عَلَى الشَّرْطِ إِهْلاَكُ قَوْمٍ، فَلاَ يَحْسُنُ لِيَنْتَقِمَ مِنْهُمْ" [60].

وتعقبه الكرخي[61] فقال: "بل يحسن تقديره لينتقم منهم كما قال شيخنا لأن المقصود تعليل الإهلاك فقط الذي قدّره السيوطي بقوله يفرقهم إذ هو المناسب للعلة المعطوفة وهي ويعلم"[62].

أورد النحويون ثلاثة أوجه في إعراب (ويعلم): الأول أنّه معطوف مجزوم، والثاني: أنّه مرفوع بالاستئناف، والثالث: أنّه منصوب بالعطف على تعليل مقدر[63].

ذكر سيبويه أنّ الكلام إذا انتهى بفعل الشرط وجوابه ثم جيء بحرف العطف (ثم، الفاء، الواو) جاز فيها الجزم والرفع والنصب على إضمار (إنّ)، غير أنّه رجّح الرفع، وعده جيّداً، وعدّ النصب ضعيفاً[64]. وتابعه الأخفش[65] وأجاز الزجّاج النصب على إضمار أن معلّلاً ذاك بأن قبلها جزاء[66]. وأيّد ابن مالك مذهب سيبويه[67].

وتابعهم صلاح الدين الدمشقي بقوله: " النصب بعد الْوَاو بإضمار أَن بعد مجزومي الشَّرْط أَو بَينهمَا مَعْرُوف مَشْهُور"[68] مبيّناً أنّ "الجزاء مُتَضَمّن شَيْئَيْنِ بطرِيق الْجمع الأول أحد شَيْئَيْنِ من التغريق وَالْعَفو أَو مجموعهما وَالثَّانِي علم المجادلين فِي آيَات الله أَنه لاَ محيص لَهُم وَيكون كل ذَلِك دَاخِلا فِي حيّز الشَّرْط"[69].

وذهب الخارزنجي[70] إلى أنّ هذه الواو أفادت التعليل بنفسها[71]. وهذا ما لم يقل به أحد من النحويين.

وعدّ ابن هشام الواو في قوله (ويعلمَ) واو المعية[72]، مبيّناً أنّها دخلت على مضارع منصوب لأنه معطوف على اسم صريح أَو اسم مؤول، واشترط أَن يسبق الواو طلب أَو نفي، موضّحاً أنّ أهل الكوفة يطلقون عليها واو الصرف، ونفى أن يكون النصب بها خلافا لهم[73]،

ممّا تقدم يتّضح أنّ تعقب الكرخي اكتفى بما ذكره الزمخشري والسيوطي، ويرى الباحث أنّ ما رأي الزمخشري ومن تابعه من الجمهور، فيه تكلّف لا حاجة إليه، فلا داعي للعطف على التعليل المحذوف، وينبغي أن نستند إلى معيار القاعدة النحوية أو العقل أو النقل، فهي أقرب لإرادة المعنى، وقد أصاب أبو حيان بردّه على الزمخشري، لئلا يكون في كتاب الله بتقديرات نحوية بعيدة عن المعنى.

أمّا عدّ ابن هشام الواو للمعية، فلا يميل إليه الباحث، لأنّه لم يتحقق الشرط في أن يسبق الواو طلب أو نفي ، فكيف يمكن عدّها للمعية! لذا يمكن القول إنّ تخريجه بعيد عمّا صرّح به سيبويه ومن تابعه، ومذهب سيبويه يتحقق فيه معنى الآية، ويبعدنا عن التكلّف في التقديرات.

- الرفع على الابتداء أو الفاعلية:

قال تعالى ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ الآية 87 من سورة الزخرف.

قال ابن هشام: " يقول بعضهم في ﴿ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله﴾ إن اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ أو فاعل أي الله خلقهم أو خلقهم الله والصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولنّ خلقهنّ العزيز الحكيم" [74].

وتعقبه الدماميني بقوله: "هذا معارض بقوله تعالى (قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه إلى أن قال: قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب)"[75].

وتعقبه الشمني فقال: "وأقول لا يعارضه لأن الكلام إنما هو في خصوص الجواب الذي سنده خلق لا في كل جواب" [76].

ذكر النحويون أنّ إعراب لفظ الجلالة في الآية مدار البحث يكون فاعلاً أو مبتدأ، وحملوه على الفاعلية، لأنّهم أجازوا حذف الفعل إذا دل عليه دليل، أو جاء في سياق الاستفهام المحقق[77]، مستدلين في تقديرهم الفعل بمدخول الاستفهام، معللين ذلك بسببين[78]:

الأول: أن الكلام يكون جواباً عن استفهام محقق بسبب ما فرض من الشرط والجزاء.

الثاني: ورود ما يماثله في القرآن الكريم، ومنه قوله عزّ وجلّ ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ الآية 9 من سورة الزخرف، وكقوله تعالى ﴿قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ الآية 3 من سورة التحريم.

ونفى خالد الأزهري أن يكون لفظ الجلالة فاعلاً مقدماً؛ معلّلاً إياه بعدم إفادة التخصيص، الأمر الذي منع من تقدمه، مستحسناً كثرة الجملة الفعلية في هذا الباب، ذاكرا أنّ الحمل عليها أولى، وإن كانت جملة السؤال في الاسمية[79].

أمّا الصبّان فبيّن أنّ جملة السؤال فعلية في الأصل وإن كانت صورتها اسمية، معلّلاً ذلك بأنّه إذا قيل: (من قام؟) فأصل الكلام (أقام زيد أم بكر؟)، ولا يراد (أزيد قائم أم بكر؟)

فالاستفهام عنده للفعل أولى فكان الاختصار وجيء بلفظ دال على تلك الذوات، ولأنها تضمنت معنى الاستفهام صار تقديمها وجباً على الفعل فتحولت صورة الجملة إلى الاسمية [80].

ونلحظ أن الشمني في تعقبه للدماميني قد نفى معارضة ما ذكره ابن هشام؛ معلّلاً إياه بأنّ الكلام في خصوص الجواب الذي سنده الخلق. على حين ذكر الصبان أنّه لا يمكن الحمل على الابتداء إلا لمانع إذ يقول: " فإن قصد الاختصاص هنا أوجب تقديم المسند إليه"[81]. والسؤال الذي يتبادر هنا، ألا يمكن عدّ الآية مدار البحث على قصد الاختصاص؟

وذكر بعض النحويين أنّه يجوز في غير ما ذُكِر أن يكون الحمل على الابتداء أولى معلّلين إياه بأنّ المبتدأ هو الخبر عينه، فيكون المحذوف عين الثابت، مستثنين من ذلك ما اعتضد برواية أو موضع مشابه، فيكون الحمل على الفاعلية ما ورد في الآيات القرآنية السابقة[82].

وذهب درويش إلى ما ذهب إليه النحويون في إعراب لفظ الجلالة فاعلاً، مبيناً الأسباب التي أوردوها[83].

ممّا تقدّم يتضح أنّ (ليقولن الله) جواب سؤال (من خلقهم؟) وبلحاظ السياق يجوز فيه الوجهان: الرفع على الفاعلية أو الابتداء في حال الحذف، ونلاحظ أن عدد الآيات التي وردت بهذه الصورة خمس آيات[84] ، وآيتان فقط ذكر فيها الفعل[85] وجاء في آية واحدة ذكر الخبر[86]، وهذا لا يعني أن نرجّح الفاعلية على الابتداء، بدليل أنّ الاستفهام في الآيتين ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ ، ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَئِنْ أَنْجَانَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ (63) قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا﴾ وما شابههما هو استفهام محقق، يراد به التقرير، وقصد الاختصاص الذي احتج به النحويون.

فالباحث يرى أنّ تعقب الدماميني تعقباً صائباً، معتمداً على المعيار النقلي، ومستنداً إلى الحجة التي ألزم النحويون أنفسهم بها، وهي اعتضاد الآية بموضع آخر مشابه له، فالنحويون لم يذكروا علة تقديم لفظ (الله) في قوله عزّ وجلّ ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا﴾، وهي جواب استفهام أيضاً، وأريد بها الاختصاص، إذاً لا صحة لأولوية حمل وجه على آخر، فالوجهان جائزان.

- حذف المفعول المطلق:

قال تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ الآية 75 من سورة الأنعام.

بيّن الزمخشري أن معنى قوله تعالى (وكذلك نري): "ومثل ذلك التعريف والتبصير نعرف إبراهيم ونبصره ملكوت السموات والأرض"[87].

وقد اعترض أبو حيان على هذا التقدير، معلّلا إياه أنّه بعيد من دلالة اللفظ، وأجاز أن تكون الكاف للتعليل أي وكذلك الإنكار[88].

وتعقبه السمين الحلبي بقوله: "وإنما كان بعيدا لأن المحذوف من غير الملفوظ به، ولو قدره بقوله: وكما أريناك يا محمد الهداية، لكان قريبا لدلالة اللفظ والمعنى عليه معا"[89].

أورد المفسرون هذه الآية بمعان تكاد تكون متشابهة، فمنهم من جعل الكاف للتشبيه، والمعنى " وَمِثْلُ مَا أَرَيْنَاهُ من قبح عبادة الأصنام نريه ملكوت السموات والأرض"[90]، ومنهم من تابع الزمخشري بتقديره وجعلها بمعنى " ومثل هذا التبصير نبصره، وهو حكاية حال ماضية" [91].

وذكر الثعلبي أنّ الإشارةُ بـ(ذلك) تكون للهداية، أي: وكما هديناه إلى الدعاء إلى الله وإنكار الكفر، أريناه ملكوت، وجعل الرؤية بصرية[92]. وصرّح ابن عاشور بأنّ الإشارة بقولك (كذلك) إلى " الآراء المأخوذ من قوله نري إبراهيم أي مثل ذلك الآراء العجيب نري إبراهيم ملكوتَ السماوات والأرض" [93].

نلحظ من هذه التقديرات أنّها تقديرات تفسيرية، ومنها يتبين لنا التقدير الإعرابي، فقد ذكر أبو البقاء وجهين في (كذلك)، الوجه الأول: أنه منصوب على إضمار أريناه ومعناه: وكما رأى أباه وقومه في ضلال مبين أريناه، وأجاز أن يكون منصوبا بالفعل (نري) الذي بعده، بعدّه نعتاً للمصدر المحذوف، وتقديره: نريه ملكوت السموات والأرض رؤية كرؤية ضلال أبيه. والوجه الآخر: جعل الكاف في محل رفع على خبر ابتداء مضمر، أي: والأمر كذلك[94].

وتابعه درويش إذ جعل الكاف مع مجرورها نعتاً منصوباً لمفعول مطلق محذوف[95].

يخلص الباحث ممّا تقدم أن اعتراض أبي حيان على هذه التفسيرات هو اعتراض صائب، فالخطاب القرآني واضح بيّن، ولا حاجة إلى التكلف في التقديرات التفسيرية أو الإعرابية، والسمين الحلبي اعتمد في تعقبه على أبي حيان على المعيار العقلي، وهو جيد، لولا أنّه لجأ إلى تقدير بعيد أيضاً. ويمكن القول إنّ المراد بقوله (نري) هو الإعلام بالموجودات، وهو فعل متعدٍ إلى ثلاثة مفاعيل، فيكون قوله (وكذلك) مفعولا به ثانياً وهو إشارة إلى معنى الرؤية، أي: (ونري إبراهيم مثل ذلك ملكوتَ السموات والأرض)، ويمكن أن تكون على الابتداء، أي: (ومثلُ ذلك نري إبراهيم ملكوت السموات والأرض) فتكون جملة (نري) خبراً. ولا حاجة بنا إلى كل هذه التأويلات والتقديرات. والله أعلم.

الخاتمة

1. يعد مصطلح التعقب مصطلحاً عامّاً، تدخل فيه المصطلحات المشابهة له كالرد والرفض، والقبول والتأييد والإضافة والتعديل.
2. يساعد التعقّب في تبيين المسائل النحوية وتقويتها وتطويرها، الأمر الذي يؤدي إلى فهم السياقات المختلفة للنظرية النحوية وتوسيع مداركها.
3. التعقّب يبيّن صحة القواعد النحوية، أو بعض الأوجه التي قد تكون محل اختلاف بين النحويين.

4. ثمة اختلاف بين النحويين والفقهاء في التمييز بين مصطلح التعقب ومصطلح التعقيب، فالنحويون يعدونهما مصطلحا واحدا، أما الفقهاء فقد ميزوا بينهما ، غير أنهما جعلوهما مصطلحا واحدا من باب تسمية الشيء بلازمه.
5. تنوعت التعقبات التي ذكرها درويش بين الرفض والتأييد والإضافة والتعديل.
6. اعتمد المعقبون على معيار العقل، ومعيار النقل اعتمادا على القرآن الكريم أكثر من غيره.

الهوامش:

---

(1) كتاب العين (عقب): 178/1.
(2) معجم مقاييس اللغة (عقب): 77/4.
(3) أساس البلاغة (عقب): 667/1.
(4) القاموس الفقهي: 254.
(5) التوقيف على مهمات التعاريف: 103.
(6) ينظر: معجم لغة الفقهاء: 136.

(7)الاستدراك الفقهي تأصيلا وتطبيقا: 91

(8) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: 1524/2.

(9) تعقبات الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال على الإمام ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (بحث): 1656.

(10) التوقيف على مهمات التعاريف: 48.

(11) التعريفات: 55، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: 97، والتوقيف على مهمات التعاريف: 94. ومنهم من أورد مصطلح التذليل، ومصطلح التذبيل، ولعله من خطأ النساخ، لأن المراد منهما هو معنى التذييل. فلاحظ.

(12) التعريفات: 55، والتوقيف على مهمات التعاريف: 94.

(13) معجم اللغة العربية المعاصرة: 1524/2.

(14) معجم لغة الفقهاء: 136.

(15) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: 26.

(16) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: 67.

(17) ينظر: أصول النحو العربي: 91، وأثر العقل في توجيه القاعدة النحوية (بحث): 235.

(18) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: 175.

([19]) إعراب القرآن وبيانه: 302/3.

([20]) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: 290/2.

([21]) الكشاف: 546/1، وإعراب القرآن وبيانه: 286/2.

([22]) البحر المحيط: 10/4، وإعراب القرآن وبيانه: 286/2.

([23]) ينظر: البحر المحيط: 10/4، وإعراب القرآن وبيانه: 286/2.

([24]) ينظر: كتاب سيبويه: 36/3، ومعاني القرآن (للفراء): 276/1، والأصول في النحو: 285/2–286، والمفصل في صنعة الإعراب: 330، 443،

([25]) ينظر: كتاب سيبويه: 36/3.

([26]) ينظر: معاني القرآن (للفراء): 276/1، والآية 27 من سورة الأنعام.

([27]) ينظر: معاني القرآن (للفراء): 175/1.

([28]) معاني القرآن (للفراء): 175/1.

([29]) ينظر: معاني القرآن (للفراء): 175/1،

([30]) ينظر: معاني القرآن (للفراء): 175/1. والآية (30) من سورة آل عمران.

([31]) ينظر: مغني اللبيب: 351.

([32]) ينظر: حاشية الخضري: 757/2–758.

([33]) ينظر: حاشية الخضري: 757/2.

([34]) ينظر: الكشاف: 586/4.

([35]) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 5/5.

([36]) ينظر: همع الهوامع: 231/3.

([37]) سورة البقرة/ 96، 109، سورة آل عمران/ 30، 69، سورة النساء/ 42، 89، 102، سورة الحجر/ 2، سورة المعارج/11، سورة القمر/9، سورة الممتحنة 2.

([38]) سورة البقرة/ 266، سورة الأنفال/ 7

([39]) مصحف أبي بن كعب: 95.

([40]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد(باب المضمر): 27. وهذا القول ذكره محيي الدين درويش نقلاً عن السراج البلقيني في رسالته المسماة (نشر العبير، لطي الضمير) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: 476/4.

([41])التذييل والتكميل: 253/2، وينظر: ارتشاف الضرب: 941/2،

([42]) ينظر: علل النحو: 415، ونتائج الفكر في النحو: 174، وشرح الرضي على الكافية: 406/2، وحاشية الصبان: 161/1.

([43]) ينظر: حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك: 217/1.

([44]) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: 110/2.

([45]) ينظر: روح المعاني: 410/6.

([46]) ينظر: شرح شذور الذهب: 283/1.

([47]) إعراب القرآن وبيانه: 476/4.

([48]) مغني اللبيب: 779، وإعراب القرآن وبيانه: 239/5.

([49]) شرح الدماميني على مغني اللبيب المسمى المزج: 567/2.

([50]) ينظر: كتاب سيبويه: 310/2، والمقتضب: 389/4، والأصول في النحو: 290/1–291، وشرح الرضي: 76/2.

([51]) ينظر: الأصول في النحو: 291/1.

([52]) اللمحة في شرح الملحة: 67/1.

([53]) إعراب القرآن وبيانه: 240/5.

([54]) ينظر: همع الهوامع: 249/2.

([55]) ينظر: معجم مقاييس اللغة (غوي): 399/4.

([56]) ينظر: الدر المصون: 159/7–160، وإعراب القرآن وبيانه: 240/5، وروح المعاني: 295/7.

([57]) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 198/2.

([58]) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: 240/5.

([59]) الكشاف: 227/4.

([60]) البحر المحيط: 342/9.

([61]) الكرخي: مُحَمَّد بن مُحَمَّد الملقب بدر الدّين الكرخي الشافعي نزيل مدرسة السُّلْطَان حسن بمصْر، عَالم، عَامل، فَاضل كَامل، فَقِيه مُفَسر، مُحدث، مطلع، أَخذ الْعلم عَن جمَاعَة مِنْهُ شيخ الاسلام زَكَرِيَّا الانصاري، وَألف التآليف الفائقة مِنْهَا حاشيتان على تَفْسِير الجلالين كبرى في أَربع مجلدات وصغرى مجلدين ضخمين وَله أَيْضا حَاشِيَة على شرح الْمِنْهَاج للشَّيْخ جلال الدّين الْمحلى وَكَانَت وِلَادَته في عشرَة

وَتِسْعمِائَة وَتوفى سنة ستّ بعد الالف في ذي الْقعدَة وَدفن بحوش الامام الشافعي رحمهمَا الله تَعَالَى. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: 152/4.

([62]) إعراب القرآن وبيانه: 40/9.

([63]) ينظر: إعراب القرآن (للنحاس): 57/4، والكشاف: 227/4، وإعراب القرآن (للباقولي): 393/1.

([64]) ينظر: كتاب سيبويه: 89/3-92.

([65]) ينظر: معاني القرآن (للأخفش): 70/1.

([66]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 399/4.

([67]) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1603/3.

([68]) الفصول المفيدة في الواو المزيدة: 227.

([69]) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: 227.

([70]) الخارزنجي: أبو حامد أحمد بن محمد البشتي الخارزنجي، إمام أهل الأدب بخراسان في عصره بلا مدافعة، فإن فضلاء عصره لما حجّ بعد الثلاثين وثلاثمائة شهد له أبو عمر الزاهد صاحب ثعلب ومشايخ العراق بالتقدم، وكتابه المعروف ب (التكملة) هو البرهان في تقدمه وفضله. ولما دخل بغداد تعجّب أهلها من تقدمه في معرفة اللغة، فقيل: هذا الخراساني لم يدخل البادية قط وهو من آدب الناس فقال: أنا بين عربين بشت وطوس. مات في رجب سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة. معجم الأدباء: 461/1.

([71]) نقلاً عن: مغني اللبيب: 469، وهمع الهوامع: 390/3.

([72]) ينظر: مغني اللبيب: 469.

([73]) ينظر: مغني اللبيب: 472.

([74]) مغني اللبيب: 776، وإعراب القرآن وبيانه: 113/9.

([75]) شرح الدماميني المسمى (المزج): 565/2، وإعراب القرآن وبيانه: 113/9.

([76]) شرح الدماميني المسمى (المزج) الهامش (2): 2/ 565، وإعراب القرآن وبيانه: 113/9.

([77]) ينظر: مغني اللبيب: 776، وشرح تلخيص المفتاح المطول: 14/2، وشرح الأشموني: 393/1، وشرح التصريح على التوضيح: 400/1، والنحو الوافي: 453/4.

([78]) ينظر: مغني اللبيب: 776، وشرح الأشموني: 393/1، وشرح التصريح على التوضيح: 400/1، والنحو الوافي: 453/4.

([79]) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 400/1.

([80]) ينظر: حاشية الصبان: 70/2.

([81]) حاشية الصبان: 70/2.

([82]) ينظر: شرح الأشموني: 394/1، والإتقان في علوم القرآن: 201/3.

([83]) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: 113/9.

([84]) سورة العنكبوت/ الآية: 61، والآية: 63، وسورة لقمان/ الآية: 25، وسورة الزمر/ الآية 38، وسورة الزخرف/ الآية 87.

([85]) سورة التحريم/ الآية 3، وسورة الزخرف/ الآية: 9.

([86]) سورة الأنعام/ الآية: 64.

([87]) الكشاف: 40/2.

([88]) ينظر: البحر المحيط/ 4/ 563.

([89]) الدر المصون: 5/5.

([90]) ينظر: مفاتيح الغيب: 34/13.

([91]) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 169/2.

([92]) ينظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن: 484/2.

([93]) ينظر: التحرير والتنوير: 315/7.

([94]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 511/1.

([95]) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: 153/3.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

❖ الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1394هـ/ 1974م.

❖ ارتشاف الضرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
❖ أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م.
❖ الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
❖ أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، دار الأطلسي–المغرب، 1983م.
❖ إعراب القرآن: علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (ت: نحو 543هـ)، تح: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري – القاهرة ودار الكتب اللبنانية – بيروت – القاهرة / بيروت، ط4 ، 1420 هـ .
❖ إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ .
❖ إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت : 1403هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية – حمص – سورية ، (دار اليمامة – دمشق – بيروت) ، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)، ط4، 1415 هـ.
❖ الاقتراح في أصول النحو وجدله: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: د. محمود فجال، دار القلم–دمشق، ط1، ١٩٨٩ م.
❖ أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي): ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: 685هـ)، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1418 هـ.
❖ البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ط1، 1420 هـ.

البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: 794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه ، ط1، 1376 هـ - 1957 م.

❖ التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت : 616هـ)، تح : علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
❖ التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت : 1393هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، 1984 هـ.
❖ التذييل والتكميل: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق – دار كنوز إشبيليا بالرياض ، ط1، (١٤١٨ – ١٤٤٥ هـ)
❖ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م.
❖ التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط1، 1403هـ –1983م.
❖ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ)، تح: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط1، 1983م.
❖ التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: 1031هـ)، عالم الكتب – القاهرة، ط1، 1410هـ–1990م.
❖ الجواهر الحسان في تفسير القرآن (تفسير الثعالبي): أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت: 875هـ)، تح: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1418 هـ
❖ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد الخضري الشافعي، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر– بيروت، ط1، 2003م.
❖ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: 1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط1، 1417 هـ –1997م.
❖ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (ت 1111هـ)، دار صادر – بيروت.
❖ الدر المصون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ)، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

❖ روح المعاني (تفسير الآلوسي): شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: 1270هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1415 هـ .
❖ شرح الأشموني: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُونِي الشافعي (ت: 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط1، 1419هـ– 1998م.
❖ شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: 905هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان، ط1، 1421هـ– 2000م.
❖ شرح الدماميني على مغني اللبيب المسمى المزج: بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (ت 827هـ)، عليه تعليقات: الإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشمني (ت872هـ)، تح: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 2012م.
❖ شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت 686 هـ)، تح: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قازيونس– بنغازي، ط2، 1996 م.
❖ شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1.
❖ شرح تلخيص المفتاح المطول: سعد الدين مسعود بن عمر بن محمد التفتازاني (ت 792هـ)، عيسى البابلي الحلبي– مصر.
❖ شرح شذور الذهب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
❖ علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: 381هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ط1، 1420 هـ – 1999م
❖ الفصول المفيدة في الواو المزيدة: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: 761هـ)، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير – عمان، ط1، 1410هـ 1990م
❖ القاموس الفقهي: الدكتور سعدي أبو حبيب، دار الفكر. دمشق – سورية، ط2، 1408هـ = 1988 م.

❖ كتاب سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م.
❖ كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ)، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
❖ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3، 1407 هـ.
❖ اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: 720هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ/2004م
❖ مصحف أبي بن كعب: الإمام أبي بن كعب، جمع: محمد بن إبراهيم، النسخة الرابعة.
❖ معاني القرآن (للأخفش): أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: 215هـ)، تح: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411 هـ - 1990 م
❖ معاني القرآن(للفراء): أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: 207هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1.
❖ معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ)، عالم الكتب – بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988 م
❖ معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب
❖ شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414 هـ - 1993 م.
❖ معجم لغة الفقهاء: محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1408 هـ - 1988 م
❖ معجم اللغة العربية المعاصرة: د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤ هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب–القاهرة، ط1، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

❖ معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب – القاهرة / مصر، ط1، 1424هـ – 2004 م
❖ مغني اللبيب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تح: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط6، 1985
❖ مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3، 1420 هـ
❖ المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط1، 1993
❖ المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.
❖ معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ – 1979م.
❖ نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: 581هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1: 1412 – 1992 م
❖ النحو الوافي: عباس حسن (ت: 1398هـ)، دار المعارف، ط15.
❖ همع الهوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

الرسائل والأطاريح:

❖ الاستدراك الفقهي تأصيلا وتطبيقا: مجمول بنت أحمد بن حميد الجدعاني، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية، إشراف: د. عبد الله بن عطية الغامدي، ١٤٣٣ هـ – ١٤٣٤ هـ.

❖ حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تح: جابر بن عبد الله بن سريِّع السريِّع، رسالة دكتوراه، قسم اللُّغويَّات – كليَّة اللُّغة العربيَّة – الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، إشراف: د إبراهيم بن صالح العوفي، ١٤٣٩ – ١٤٤٠ هـ.

البحوث والدوريات:

❖ أثر العقل في توجه القاعدة النحوية إلى أصلية وفرعية: د. معن عبد القادر بشير، كلية الحدباء الجامعة، مجلة التربية والعلم، مج: 17، ع: 3، 2010م.
❖ تعقبات الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال على الإمام ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين: د. علي حافظ السيد سليمان، حولية كلية أصول الدين– القاهرة، مج: 34، ع: 34، 2021م.